نقاط للطرح

على مؤتمر الإدارة العليا

(١) الكوكبة : Globalization

هى اهم ظاهرة فى اقتصاد العالم الآن وحتى العقود الأولى من القرن القادم تحدثت عنها بشىء من التفصيل فى مؤتمركم السابق . واود ان اطرح اليوم مؤشرات تطور الخمسمائة شركة كبرى متعدية الجنسية من عام إلى آخر وفقا لما نشرته مجلة فورشن Fortune .

	١٩٩٤	١٩٩٥	
الأصول	٣٠,٩	٣٢,٢	تريليون دولار
الإيرادات	١٠,٣	١١,٤	تريليون دولار
إجمالى قيمة الأسهم	٣,٢	٣,٤	تريليون دولار
الأرباح	٢٨١,٨	٣٢٣,٤	بليون دولار
العمالة	٣٤,٦	٣٥,٢	مليون عامل

ولتصور هذه الأرقام الضخمة نقارنها باحجام اقتصادية اخرى . ونجد مايلى :

١ - كنسبة من الناتج القومى لمجموع الدول (٢٥,٣ تريليون) تساوى جملة الإيرادات ٤٥٪ منه . ويتجاوز رقم الإيرادات إجمالى الناتج القومى للدول المصنفة ذات دخل منخفض ، وتلك المصنفة ذات دخل متوسط بقسميها الأدنى والعالى (٧,٣ تريليون) بشكل واضح : ١٥٩,٨٪ . كما أن حجم تلك الإيرادات يساوى ٧٩,٢٪ من مجموع الناتج القومى للدول ذات الدخل المرتفع ، وهى ٢٣ دولة وإجمالى دخلها ١٨,٨ تريليون دولار .

٢ - يعادل رقم الإيرادات أكثر من ثلاثة اضعاف حجم التجارة الدولية فى نفس السنة .

٣ - بمقارنة أرقام الأصول والإيرادات ورأس المال بحجم العمالة تبدو ضآلة استيعاب الشركات الكوكبية لقوة العمل . ففى حين زادت الإيرادات من سنة إلى أخرى بنسبة حوالى ١١٪ ، وزادت الأرباح بنسبة ١٤٪ . اقتصرت الزيادة فى العمالة على ١,٧٪ .

ولا يعنى هذا استقرار وضع هذه الشركات . فمواقعها النسبية تتغير . وكثيرا مايخسر بعضها مئات الملايين . وبعضها يسقط من القائمة ليحل محله شركات اخرى . كما أنها تنشغل كثيرا بمحاولات الدمج والاستيلاء والمضاربة اكثر من اهتمامها بالاستثمار فى الإنتاج ،

وهى فى النهاية ستصدم ببطء نـ
الأسواق نتيجة لانتشار البطالة والفـ
واتجاه الطبقات الوسطى للحد مـ
الاستهلاك لمواجهة احتمال فقدان الدخل

(٢) الاستقطاب فى الثرو

والدخل فى الدول الصناعية

لعملية الكوكبة قوة طاردة مركـ
تجذب الثراء متزايدا فى يد نسبة ضئـ
وتفاقم الفقر من حيث الإعداد والوطأ
ويشتد فعل تلك القوة الطاردة بسـ
تراجع دور الدولة المستمر . ذلك
الشركات متعدية الجنسية تستغنى
كثير من الخدمات التى تؤديها الدولة
الجيش (لانتهاء عصر الحروب والفـ
الاستعمارى المسلح) ، الشرطة (شركا
الأمن الخاصة) والقضاء (الاعتماد
التحكيم وحده) والبريد والاتصالا
(شركات البريد السريع ، الفاكس ، البر
الإليكترونى ، الإنترنت ...) وخلق النقو
(تداول بطاقات الائتمان دوليا وعـ
خضوعها لبنك مركزى ، الوحدات النقد
التى يتعامل بها المضاربون فى أسواق النق
والصرف حيث تصل المعاملات إلى تريليو
دولار فى اليوم بعيداً عن كل رقابة مركزية
خصخصة المرافق العامة والبنيـ
الأساسية ، وتقليص أعداد العاملين
الدولة وأخيراً ، وليس ذلك أقل الامو
أهمية تآكل التأمينات الاجتماعية أو دو
الرفاه ، والذى يرجع أساسا لحلو
الأسواق العالمية محل الأسواق الوطنية
فقد ارتضت الرأسمالية دولة الرفاه لأنه

تؤمن ضد الثورة الاشتراكية ، وترفع إنتاجية العمل ، وتوسع السوق الداخلية التى كانت الأساس فى بنية الرأسمالية ، أما الكيانات الكوكبية فلا تهتم كثيرا بأى سوق على حدة حيث بوسعها أن تنشط فى أسواق أخرى . ومن هنا إعلاء شأن آليات السوق إلى مستوى التعبد لها والدعوة المثابرة لتصغير حجم الحكومة .

ـ وهكذا زادت أعداد البطالة المستقرة (أى غير العارضة) ووصلت إلى نسب تذكر بأيام الكساد الأعظم : ١٢٪ فى فرنسا ، ١٠٪ فى المانيا ، ٢٣٪ فى أسبانيا .. أكثر من عشرين مليون عاطل فى الاتحاد الأوروبى . ويرجع معدل البطالة المنخفض نسبيا فى الولايات المتحدة إلى عدم الالتزام بحد أدنى للأجور وقبول العاطل أى عمل وأدنى أجر . كما أن البطالة الحالية تنال من فئات المديرين وحتى مستوى كبار التنفيذيين وبطالة الكوادر الذين فى الأربعينيات من السن تتخذ أبعاداً مأسوية .

ـ اتجاه متوسط الأجور الحقيقية إلى الانخفاض بسبب التضخم حتى لو كان معدله صغيرا فمعدل تضخم ٣٪ يعنى انخفاض الأجر الحقيقى بنفس النسبة . ولكن الأمر الآن وصل إلى تخفيض الأجور الإسمية ذاتها مع إذعان العاملين لذلك خشية البطالة الكاملة . ومن المعروف أن البطالة المستقرة تسقط عن العاطل غطاء التأمين الاجتماعى . ويفقد بذلك كل شىء وقد ينتهى الأمر بها إلى النوم على الرصيف . وهو مشهد مألوف نراه على شاشة التليفزيون فى فصل الشتاء . ومن ثم أطلق الناس والحكومات على هذا اسم الاستبعاد exclusion لأن وضعهم يعنى عمليا الحرمان من كل مايوفره المجتمع لمن يعملون ولو بدرجات متفاوتة .

(٣) الجنوب :

أما دول العالم الثالث فإن الفئات

للأستاذ الدكتور
إسماعيل صبرى عبد الله
الإسكندرية ٢ أكتوبر ١٩٩٦

الحاكمة التى تركز السلطة فى يديها وتشتهر بالفساد (مايسمى النخب فى علم السياسة) وينجح بعضهم فى اللحاق بذيل قطار الأغنياء فى هذا العالم . أما الشعوب فإنها إما أن تكون قد وفقت فى إحراز تقدم اقتصادى يطرد بفضل أداء حكومى وقطاع خاص كفء مما يبشر بإمكان تحولها إلى أسواق واسعة حالية أو احتمالية فتسعى إليها استثمارات الشركات الكوكبية . وإما أن تكون مغلوبة على أمرها فى أقطار صغيرة نسبيا ومتفرقة فسد حكامها حتى تقاتلوا فيما بينهم ، وهنا تسقط تماما من حسابات تلك الشركات وتواجه تصفية معونات التنمية .

وهذا مانسميه التهميش ، أى سقوط أقطار خارج إطار مايسمى « السوق العالمية » فليس الإنتاج الحديث فى حاجة لهم كأيد عاملة ولا كمنتجى مواد أولية وهم بالقطع ليسوا مستهلكين لأى نسبة تذكر من الإنتاج الحديث . ويزيد تدهور الأحوال فى الجنوب لنقص كبير فى الموارد يرجع لأمرين :

الأول : انخفاض دائم لأسعار المواد الأولية بما فيها البترول .

والثانى : اتجاه أغنياء الجنوب إلى الاستثمار فى الدول الصناعية .

الخلاصة :

ـ لكى نتحاشى التهميش لابد من نمو اقتصادى سريع ومطرد ، وكذلك زيادة تراكمية فى إنتاجية العمل ، فأول ما يجذب رأس المال هو توافر العمالة المؤهلة ، وثانى مايجذبه هو اتساع السوق بفضل عدد من المستهلكين الفعليين والاحتماليين .

ـ **ويتحقق اتساع السوق بدوره بأمرين :**

الأول : الزيادة المطردة فى الدخل القومى وحسن توزيعه بين فئات المجتمع .

الثانى : هو التكامل مع الدول العربية بهدف تحقيق سوق واسعة قوامها حوالى ٢٣٠ مليون مستهلك حالى أو احتمالى .

ونقطة البدء تكون بزيادة كبيرة فى معدل الادخار المحلى (٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والاستثمار (٣٥٪) . وهذا ليس بمستحيل إذا أظهر كل من الاقتصاد والمجتمع إدراكا سليما لمهامه وبدأ خطوات جادة فى طريق التقدم . عندئذ يمكن أن تقلب مصر الأوضاع لصالحها . فالمصريون المقيمون فى مصر قد استثمروا فى الخارج فى العشرين سنة مابين ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥ حوالى ١٢٠ مليار دولار . فى حين أن ما قدم إلى مصر من استثمار أجنبى (غير عربى) فهو فى تقديرى لا يتجاوز عشر هذا المقدار . وهى مسألة تقديرية لأن الجهات الرسمية لا تملك (أو لا تعلن عن أية حال) الأرقام الحقيقية لما استثمر بالفعل من أموال أجنبية فى مصر .

وليس وضعنا هذا الأمر الشاذ . فبعد التوحيد الفعلى لأسواق المال العالمية بسبب ثورة الاتصالات أصبح تدفق المدخرات من الجنوب إلى الشمال أكثر من العكس مع تفاوت المعدلات من دولة إلى أخرى .

أليس من واجبنا أن نتوقف قليلا عند ظاهرة طرح بعض البنوك الأمريكية لسندات بمئات الملايين من الجنيهات اكتتب فيها المصريون . فى حين يتوهم الكثيرون أن الترخيص للبنوك الأجنبية عمل فى مصر يعنى جذب أموال من الخارج إلى السوق المصرية ؟